



Distr.: General  
15 July 2016  
Arabic  
Original: English

# الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخامسة والأربعون

مراكش ٧-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند X من جدول الأعمال المؤقت

المسائل الجنسانية وتغير المناخ

حلقة عمل معقودة أثناء الدورة بشأن السياسات المناخية المراعية  
للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على التكيف وبناء القدرات وتدريب  
المندوبين فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية

تقرير من الأمانة

موجز

نوقشت السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على التكيف وبناء القدرات وتدريب المندوبين فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، في حلقة العمل المعقودة في بون، ألمانيا، يومي ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، أثناء الدورة الرابعة والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وعقب عروض قُدمت عن الأمثلة على الممارسات الجيدة ودراسات الحالات الفردية على المستويات دون الوطني والوطني والإقليمي والدولي، نُظمت مناقشة ركّزت على تحديد الظروف المؤاتية للنهوض بالمساواة بين الجنسين في السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بتغير المناخ. وشكّل المشاركون بعد ذلك أفرقة عاملة لدراسة خيارات العمل المستقبلي، واختُتمت حلقة العمل بتقديم كل فريق من هذه الأفرقة ملخصاً لتوصياته.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-12203(A)



\* 1 6 1 2 2 0 3 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	.....	أولاً - مقدمة
٣	٢-١	.....	ألف - الولاية
٣	٣	.....	باء - نطاق المذكرة
٣	٤	.....	جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ
٣	٨-٥	.....	ثانياً - هيكل حلقة العمل والمشاركة
٤	٤٧-٩	.....	ثالثاً - مداورات حلقة العمل
٤	١٢-١٠	.....	ألف - لمحة عامة عن المداورات
٥	١٥-١٣	.....	باء - موجز الجلسة الأولى
٦	٢٧-١٦	.....	جيم - موجز الجلسة الثانية
١٠	٤٧-٢٨	.....	دال - موجز الجلستين الثالثة والرابعة

## أولاً - مقدمة

### ألف - الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف في دورته العشرين إلى الأمانة أن تنظم في إطار برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية حلقة عمل أثناء الدورة بشأن السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على التكيف وبناء القدرات وتدريب المنسقين فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، وذلك أثناء الدورة الرابعة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ، وأن تعدّ تقريراً عن حلقة العمل كي تنظر فيه هذه الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين<sup>(١)</sup>.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف من الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب أن تقدم إلى الأمانة بحلول ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ آراءها بشأن المسائل المقرر تناولها في حلقة العمل تلك<sup>(٢)</sup>.

### باء - نطاق المذكرة

٣- يتضمن هذا التقرير موجزاً للعروض وللمناقشات الأفرقة العاملة خلال حلقة العمل التي عُقدت في بون، ألمانيا، يومي ١٨ و١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، بالتزامن مع الدورة الرابعة والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين (المشار إليها فيما يلي بحلقة العمل)، وتناولت موضوع السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على التكيف وبناء القدرات وتدريب المنسقين بشأن المسائل الجنسانية.

### جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٤- قد تودّ الهيئة الفرعية للتنفيذ الإحاطة علماً، في دورتها الخامسة والأربعين، بالمعلومات الواردة في هذا التقرير عند نظرها في تنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية.

### ثانياً - هيكل حلقة العمل والمشاركة

٥- أدار حلقة العمل في اليوم الأول السيد جورج واموكويا (كينيا) وفي اليوم الثاني السيدة لورينا أغيلار (كوستاريكا).

(١) المقرر ١٨/م أ-٢٠، الفقرة ١٢.

(٢) تتاح المساهمات المقدمة من الأطراف على بوابة المساهمات على الرابط الإلكتروني التالي: <<http://www.unfccc.int/5900>>. وتتاح المساهمات المقدمة من المنظمات المعتمدة بصفة مراقب على بوابة المساهمات على الرابط الإلكتروني التالي: <<http://www.unfccc.int/7478>>.

- ٦- وُفِّتِحَ باب المشاركة في حلقة العمل أمام جميع الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب ووسائل الإعلام المشاركة في الدورة الرابعة والأربعين للهيئتين الفرعيتين.
- ٧- وتضمنت حلقة العمل أربع جلسات عُقدت على مدى يومين، وذلك لنصف يوم في كل منهما، وشملت عروضاً ومناقشات عامة ومناقشات في إطار الأفرقة العاملة بشأن المواضيع المستمدة من مساهمات الأطراف والمنظمات المعتمدة بصفة مراقب المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه.
- ٨- ويمكن الاطلاع على جدول أعمال حلقة العمل والعروض ومتابعة البث الشبكي على الموقع الإلكتروني للاتفاقية الإطارية<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً- مداورات حلقة العمل

- ٩- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن مداورات حلقة العمل، ثم معلومات أكثر تفصيلاً بشأن كل من الجلسات الأربع المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه.

### ألف- لمحة عامة عن المداورات

- ١٠- أدلى نائب الأمين التنفيذي للأمانة في افتتاح حلقة العمل ببعض عبارات الترحيب، ولاحظ مع التقدير الإشارات العديدة إلى المسائل الجنسانية في سياق تغير المناخ خلال الدورة الرابعة والأربعين لكل من الهيئتين الفرعيتين. ورحب بهذا الأمر باعتباره إشارة إيجابية إلى العمل الذي سيتعين الاضطلاع به خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف فيما يتعلق بموضوع التنفيذ. كما أشار إلى ضرورة زيادة الاتساق بين العمل الجاري فيما يتصل بالمسائل الجنسانية والعمل المتصل بغير ذلك من مجالات تغير المناخ، ولا سيما المساهمات المحددة وطنياً، وحثّ المشاركين في حلقة العمل على تشجيع زملائهم العاملين في جميع المجالات المواضيعية على المشاركة في المحادثات المتعلقة بالمسائل الجنسانية.
- ١١- وفي اليوم الأول، افتُتِحَت الجلسة الأولى لحلقة العمل بعرض مقدم من ممثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ثم تلتها الجلسة الثانية التي قُدمت فيها عروض تناولت الممارسات الجيدة ودراسات الحالات الفردية وسلّطت الضوء على الظروف التمكينية اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بتغير المناخ.
- ١٢- وافتُتِحَ اليوم الثاني من حلقة العمل بعرض فيلم وثائقي قصير أعدّه الفريق العامل الأفريقي المعني بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ، تلاه تقديم ملخص لمناقشات اليوم الأول. أما في

(٣) يتاح جدول أعمال حلقة العمل والعروض على الرابط الإلكتروني التالي: [http://unfccc.int/gender\\_and\\_climate\\_change/items/9617.php](http://unfccc.int/gender_and_climate_change/items/9617.php). ويتاح البث الشبكي على الرابط الإلكتروني [http://unfccc6.meta-fusion.com/bonn\\_may\\_2016/events/](http://unfccc6.meta-fusion.com/bonn_may_2016/events/).

الجلسة الثالثة، فقد شكّل المشاركون أربعة أفرقة عاملة ركّز كل واحد منها على مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة في إطار الاتفاقية، بغرض تحديد ما تواجهه تلك المجموعة من تحديات وتزويدها بتوصيات في هذا السياق. وفي الجلسة الرابعة، قدّم كل فريق عامل تقريراً، مشفوعاً بعرض، إلى الجلسة العامة بشأن العمل المنجز، ثمّ فُتح الباب لمناقشة نتائج هذه التقارير.

## باء- موجز الجلسة الأولى

١٣- بغية تحديد إطار حلقة العمل، قدّمت السيدة فيرونا كولانتيس - لبيال لحة عامة عن برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية، وحدّدت التحديات التي ينبغي التصدي لها عند المضي قدماً بعمل البرنامج. وقد وضعت السيدة فيرونا حلقة العمل في سياق الولايات الأوسع لبرنامج عمل ليما، مشيرة إلى أن هذا البرنامج يمثل أحدث القرارات الرئيسية التي تحث على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسة المناخية، وقدمت لحة عامة عن المسائل الجنسانية بوصفها شاملة لعدة قطاعات ولها روابط مع أمور من بينها مسارات العمل في مجال التكيف، بما في ذلك العمل في إطار برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه (برنامج عمل نيروبي) ولجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، فضلاً عن العناصر الستة كلها لبرنامج عمل الدوحة بشأن المادة ٦ من الاتفاقية.

١٤- وتشمل التحديات التي تعترض المضي قدماً بتنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية ما يلي:

(أ) الافتقار إلى مسار عمل رسمي لوضع وتنفيذ دورات تدريبية ترمي إلى تعزيز المهارات وبناء القدرات فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ، ولا سيما لفائدة المندوبين، حيث يضطلع المجتمع المدني والمنظمات الدولية بالكثير من العمل المنجز في هذا السياق؛

(ب) استمرار عدم الوضوح فيما يتعلق بتعريف مصطلح "المراعية للاعتبارات الجنسانية" في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ، على الرغم من توافر العديد من الموارد والأدوات والمنهجيات، بما في ذلك الصفحات الشبكية للاتفاقية التي تتناول المسائل الجنسانية وتغير المناخ، للمساعدة على توضيح هذا التعريف؛

(ج) التقدم البطيء فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين من خلال زيادة مشاركة المرأة في وفود الأطراف التي تحضر دورات مؤتمر الأطراف، وكذلك في مكاتب مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والهيئتين الفرعيتين وغيرهما من الهيئات المنشأة.

١٥- وأشير إلى أن الأطراف ستستعرض في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية والتقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين في إطار الاتفاقية الإطارية وتنفيذ السياسات المناخية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وذلك وفقاً

للمقررين ٢٣/م-١٨، و١٨/م-٢٠. وأشير في اختتام العرض إلى أن تجميع أفضل الممارسات في الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والمراعية للاعتبارات الجنسانية من شأنه أن يساعد على تمهيد الطريق للمضي قدماً.

## جيم - موجز الجلسة الثانية

١٦ - في الجلسة الثانية، عُرضت الممارسات الجيدة ودراسات الحالات الفردية فيما يتعلق بالسياسات والبرامج على المستويات دون الوطني والوطني والإقليمي والدولي. وفيما يلي أسماء المشاركين الذين قدموا العروض التي تضمنت أمثلة بشأن جميع مستويات ومجالات السياسة العامة:

(أ) المستوى دون الوطني: السيدة جوزفين كاستيو (مؤسسة دامبا (DAMPA)، الفلبين)، والسيدة روزماري وامبوا (المجموعة النسائية للقضاء على الفقر في كيتوي ومنظمة نساء من أجل العدالة المناخية، كينيا)، والسيدة آنا سامويل (منظمة نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك، جورجيا)؛

(ب) المستويان الوطني والإقليمي: السيدة كارمن آرياس (بيرو)، والسيدة راثا تشن (كمبوديا)، والسيدة أماندا ويت (الولايات المتحدة)؛

(ج) المستوى الدولي: السيدة بيبيتا لاتاسي (فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً)، والسيد رولستون مور (مرفق البيئة العالمية، والسيدة إيرا كايلا (المكلفة بالمسائل الجنسانية في الاتحاد الأوروبي).

## ١ - المستوى دون الوطني

١٧ - عُرضت في هذه الجلسة الممارسات الجيدة على المستوى دون الوطني، وهي تتعلق بالأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية (في الفلبين وكينيا، على التوالي) وبالانتقال إلى الطاقة الريفية (في جورجيا). ومقدما العرضين المنتميين إلى كينيا والفلبين هما من قادة المجتمعات المحلية الشعبية. وأثبتت هذه الممارسات الجيدة أنها تحقق فوائد للمرأة مثل تمكينها اقتصادياً وزيادة فرص حصولها على الموارد، بما فيها مياه الشرب المأمونة، والأغذية، ومصادر الطاقة المتجددة. وتتقاسم كل المبادرات بعض الشروط التمكينية للنهوض بالمساواة بين الجنسين - ويتمثل أحد الشروط الأساسية في اتباع نهج تشاركي قائم على المجتمع، ولا سيما استخدام التعاونيات المحلية. وحقق هذا النهج نتائج جيدة في بناء قدرة المرأة في الأمدن القصير والطويل على التصدي لآثار تغير المناخ. كما أتاح محفلاً فعالاً لمعالجة العناصر المحددة للأدوار الجنسانية

التقليدية، مثل تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، وهو ما يفضي بدوره إلى زيادة الوعي بقدرات المرأة وتغيير التصورات التي يمكن أن تضر بفعاليتها<sup>(٤)</sup>.

١٨- وأشار جميع مقدمي العروض إلى أن نجاح المبادرات يعزى جزئياً إلى المهارات الخاصة التي تتمتع بها المرأة في هذه السياقات الثقافية (وتسمى "مهارات الرعاية")؛ مثل إدارة الأموال والتمكين من تنظيم الأنشطة تنظيمياً فعالاً. ولقد ثبت أن مسؤوليات المرأة داخل الأسر والمجتمعات المحلية، التي غالباً ما تشمل ضمان رعاية الآخرين، تشكل جزءاً لا يتجزأ من نجاح رصد المشاريع والتكنولوجيات المستحدثة والحفاظ عليها. وأفاد مقدمو العروض بأن الأدلة التي قدموها تمثل حافزاً إضافياً لكي يراعي واضعو السياسات وصانعو القرارات القدرات الخاصة بالمرأة عند وضع المشاريع والسياسات والبرامج التي ينبغي أن تشمل أنشطة تدريبية محددة لتنمية مهارات النساء وبناء قدراتهن، وكذلك لزيادة معرفتهن بحقوقهن. ومن الضروري للنجاح أيضاً توطيد العلاقات بين نساء المنظمات الشعبية وقادة المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين، الذين يتمتعون بالنفوذ السياسي اللازم للمساعدة في تأمين الدعم والتمويل للمبادرات. كما أن الإصغاء إلى قادة المجتمعات المحلية على الصعيد الشعبي عند تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بتغيير المناخ يساعد في ضمان اشتغالها على الاحتياجات والمعارف المحلية، مما يزيد من فعاليتها.

١٩- وعلى الرغم من المكاسب المحققة، أشار مقدمو العروض إلى وجود صعوبات عديدة تعترض تحقيق مكاسب إضافية وتشمل على وجه الخصوص ضمان وصول النساء على نحو مؤكّد وقابل للتنبؤ إلى الأراضي، وخطر ندرة المياه المتزايد على نحو ملح.

## ٢- المستويان الوطني والإقليمي

٢٠- ركزت العروض المتعلقة بالمستويين الوطني والإقليمي على توفير بيئة تمكينية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحللت تطبيق خطط العمل المتعلقة بالمسائل الجنسانية وتغيير المناخ في بيرو؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التكيّف مع تغيير المناخ والقدرة على مواجهته، ولا سيما في سياق إدارة الموارد المائية والقطاع الزراعي في كمبوديا؛ والعوامل اللازمة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في شركات توزيع الطاقة الكهربائية. وأشار مقدم العرض الأول إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس يدلان على وجود إرادة والتزام سياسيين

(٤) في هذا السياق، يعني مصطلح "الفاعلية" "قدرة فرد (أو مجموعة من الأفراد) على اتخاذ خيارات فعّالة وترجمتها إلى النتائج المرجوة. ويمكن أن يفهم مصطلح "الفاعلية" على أنه العملية التي تسمح للنساء والرجال باستخدام الهبات والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة لتحقيق النتائج المرجوة. وبالتالي، فإن الفاعلية عامل أساسي لفهم كيفية ظهور النتائج الجنسانية وكذلك أسباب تساويها أو عدم تساويها". تعريف مأخوذ من الفصل ٤ من تقرير البنك الدولي [تقرير التنمية في العالم، ٢٠١٢، المساواة بين الجنسين والتنمية]، *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*، متاح على الرابط التالي: <http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1315936222006/chapter-4.pdf>

بتحقيق الأهداف الإنمائية على أعلى المستويات. واعتبر جميع مقدمي العروض الإرادة والالتزام السياسيين عنصرين حاسمين في نجاح تدابير تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووجود إرادة والتزام سياسيين على أعلى مستوى مؤسسي يفضي إلى إبراز الاعتبارات الجنسانية في جميع الصكوك السياسية والخطط الوطنية للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. وأشار مقدا العرضين الأولين إلى أن العديد من الروابط بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ تضاعف الحاجة إلى وجود إرادة سياسية قوية - فضمان النجاح يتطلب إرساء التعاون بين الجهات الفاعلة من الوزارات القطاعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وغيرها من الجهات المعنية.

٢١- وسلط مقدمو العروض الضوء على الحاجة إلى التوعية بالروابط بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ وزيادة المعرفة بها، وشدّدوا على ضرورة وضع استراتيجية اتصال فعالة لتحقيق ذلك. ونبغي أن تهدف استراتيجية الاتصال أيضاً إلى تعزيز المعرفة بالظروف التمكينية اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في السياسة المناخية، من خلال توفير منتديات لتبادل أفضل الممارسات والتجارب والدروس المستفادة. وأوصى مقدمو العروض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات المناخ، بما في ذلك في عمليات التخطيط وعمليات المشاريع والبرامج، مع اتخاذ تدابير مثل تحليل المسائل الجنسانية، من أجل تحديد وقياس الآثار المتباينة على المرأة، وتوليد وتحليل بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس، ولا سيما تلك المتعلقة باحتياجات التمويل (أي وضع ميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية).

٢٢- وأشار إلى وجود إطار مؤسسي قوي كشرط مسبق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني تعميماً فعالاً، وهو ما يتضمن زيادة القدرات المهنية لجميع موظفي الإدارات الوطنية والوزارات على معالجة المسائل الجنسانية بصورة معمّقة في سياق تغيير المناخ، على أن يُدعم ذلك بحوار تشاركي بين المؤسسات على الصعيد الوطني والجهات المعنية ذات الصلة. وشرح مقدمو العروض الجهود الرامية إلى إشراك الجهات المعنية بشؤون المرأة في كل خطوة من خطوات عملية وضع السياسات أو البرامج، بما في ذلك الخطوة الحاسمة المتمثلة في التشاور مع الوزارات الوطنية. وسلط الضوء على ضرورة زيادة كفاءة آليات الرصد عند إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع السياسات أو البرامج وتنفيذها.

٢٣- وأبرز العرض المقدم بشأن المبادرة الرامية إلى زيادة فرص العمل المتاحة للنساء في شركات توزيع الطاقة الكهربائية أن التخفيف من أوجه التفاوت بين الجنسين (وذلك، مثلاً، عن طريق التدريب، وبناء القدرات، وإدخال تغييرات على سياسات التوظيف، وبرامج تغيير الثقافة التنظيمية) يمكن أن يزيد من الكفاءة التشغيلية، وهو ما يفضي بدوره إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي لهذه الشركات. ويمكن أن يترتب على ذلك ظهور حلقة تفاعل إيجابية، حيث تساعد التحسينات في المساواة بين الجنسين على تغيير المعايير والتوقعات المرتبطة بنوع الجنس بما يؤدي



في نهاية المطاف إلى تمكين المرأة من الاضطلاع بجميع أنواع الوظائف المتاحة في قطاع الطاقة برمته<sup>(٥)</sup>.

٢٤ - واستخدم مقدمو العروض تجاربهم لكي يوضحوا أن التحديات الرئيسية على المستوى الوطني تشمل بناء القدرات على المستويين الوطني والمحلي لتنفيذ خطط العمل الجنسانية، وبناء القدرات المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والإدارة العامة. ولمعالجة هذه التحديات وإيجاد نهج أكثر شمولاً وانتظاماً، اقترحت إمكانية وضع مبادئ توجيهية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالمساائل الجنسانية وتغيير المناخ على جميع المستويات الحكومية. ولا تتضمن مبادرة شركات توزيع الطاقة الكهربائية "حلاً واحداً يناسب الجميع" أو حلاً قصير الأجل لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين؛ بيد أن المعلومات المجمعة أثناء مرحلة البحث في المبادرة، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، توفر أساساً مهماً لإيجاد الحلول.

### ٣- المستوى الدولي

٢٥ - أتاحت العروض المقدمة بشأن النهوض بالمساائل الجنسانية في السياسات المناخية على المستوى الدولي وجهات نظر المنظمات التي توفر التوجيه للبلدان و/أو وكالات التنفيذ الدولية. ودعا مقدمو العروض إلى "التركيز على المساائل الجنسانية" على المستوى التشغيلي وعلى مستوى المشاريع سواء بسواء بغرض صياغة المبادئ التوجيهية الرامية إلى إدماج الاعتبارات الجنسانية وتطبيقها سواء في العمل الذي تضطلع به المنظمات على المستوى الدولي أو داخل هذه المنظمات نفسها. وأفضى هذا النهج، على سبيل المثال، إلى وضع خطة عمل لإدماج المنظور الجنساني في المشاريع التي بمولها مرفق البيئة العالمية<sup>(٦)</sup>، وتعزيز الاعتبارات الجنسانية في برنامج عمل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(٧)</sup>.

٢٦ - وتدعو إرشادات فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً<sup>(٨)</sup> ومرفق البيئة العالمية<sup>(٩)</sup> على حد سواء إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع خطوات وإجراءات تخطيط المشاريع وتنفيذها،

(٥) انظر تقرير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، *Engendering Utilities: Improving Gender Diversity in Power Sector Utilities*، على الرابط التالي:

[http://unfccc.int/files/gender\\_and\\_climate\\_change/application/pdf/engendering\\_utilities.pdf](http://unfccc.int/files/gender_and_climate_change/application/pdf/engendering_utilities.pdf).

(٦) متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <<https://www.thegef.org/gef/node/11276>>.

(٧) وفقاً للفقرة ٢ (ج) من المقرر ٦/م أ-١٦، يتعين على فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً تقديم الإرشادات والمشورة التقنية بشأن تعزيز الاعتبارات الجنسانية والاعتبارات المتعلقة بالمجتمعات الضعيفة داخل الأطراف من أقل البلدان نمواً.

(٨) انظر [تعزيز الاعتبارات الجنسانية في التخطيط للتكيف وتنفيذه في أقل البلدان نمواً] *Strengthening Gender Considerations in Adaptation Planning and Implementation in the Least Developed Countries* على الرابط الإلكتروني التالي:

[http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/21673\\_unfccc\\_leg\\_gender\\_low\\_v5.pdf](http://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/21673_unfccc_leg_gender_low_v5.pdf).

بحيث تصبح المسائل الجنسانية عنصراً توجيهياً أساسياً لدعم العمل على المستويين الإقليمي والوطني، مثلاً، لترتيب الأولويات وإتاحة التدريب أو الإرشاد أو الدعم التقنيين. وأشار مقدمو العروض إلى أن هذا التعميم لمراعاة المنظور الجنساني يولد الحاجة إلى المزيد من الخبراء المختصين في المسائل الاجتماعية أو الجنسانية وإلى المزيد من الخبرة بشأن الروابط بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ - وهي حاجة أبرزتها عمليات مثل تعقب النتائج، وإجراء الاستعراضات، والرصد والتقييم، التي تستمد جميعها الدعم من توليد بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس.

٢٧- وأكد مقدمو العروض أهمية الشراكات وأوجه التعاون لتحقيق الاستفادة من أوجه التآزر بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ وتنفيذ السياسات والمشاريع والبرامج الفعالة، ولا سيما الشراكات وأوجه التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني أو المنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على عمل التحالف العالمي المعني بالمسائل الجنسانية والمناخ<sup>(١٠)</sup>. وفي إطار هذا التحالف، أفضى التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى التوعية بالروابط بين المسائل الجنسانية والمناخ من خلال أنشطة التوعية والأنشطة التدريبية وحلقات العمل، مع الاستعانة بوضع خطط عمل وطنية بشأن المسائل الجنسانية ونشر الأدوات وغير ذلك من المبادئ التوجيهية. وقدم هذا التحالف كمثال على الدور المهم الذي تؤديه المنظمات على الصعيد الدولي في جمع النساء المتضررات من آثار تغير المناخ، وتمكين النساء من التعلم من بعضهن البعض، وتوثيق الممارسات الجيدة وتبادلها. وسلط الضوء أيضاً على صندوق المندوبات بوصفه ممارسة جيدة من ممارسات الشراكات والتعاون<sup>(١١)</sup>. وقد مؤل هذا الصندوق مشاركة ٤٢ امرأة من أقل البلدان نمواً في المفاوضات الجارية في إطار الاتفاقية وفي أنشطة بناء القدرات خلال السنوات الثماني الماضية.

## دال - موجز الجلستين الثالثة والرابعة

٢٨- في اليوم الثاني، توزع المشاركون في حلقة العمل إلى أربعة أفرقة عاملة ركّز كل واحد منها على مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة في إطار الاتفاقية، بغرض تحديد ما تواجهه تلك المجموعة من تحديات ووضع توصيات تناسبها. ويمكن الاطلاع على التوصيات المنبثقة عن مناقشات الأفرقة العاملة على الموقع الشبكي للاتفاقية<sup>(١٢)</sup>. وفيما يلي هذه الأفرقة:

(أ) الفريق العامل للأطراف في الاتفاقية الإطارية، كالمسؤولين عن وضع السياسات وتنفيذها (أدارته السيدة أيت كوهن - لويس، الجمهورية الدومينيكية)؛

(٩) انظر وثيقة مرفق البيئة العالمية SD/PL/02 على الرابط الإلكتروني التالي:

<[https://www.thegef.org/gef/policies\\_guidelines/gender](https://www.thegef.org/gef/policies_guidelines/gender)>

(١٠) انظر <<http://gender-climate.org/>>

(١١) انظر <<http://wedo.org/what-we-do/our-programs/women-delegates-fund/>>

(١٢) انظر <[http://unfccc.int/files/gender\\_and\\_climate\\_change/application/pdf/moderator\\_summary2.pdf](http://unfccc.int/files/gender_and_climate_change/application/pdf/moderator_summary2.pdf)>

(ب) الفريق العامل لمصادر التمويل والمؤسسات المالية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف (أداره السيد خوان هوفميستر، الصندوق الأخضر للمناخ)؛

(ج) الفريق العامل لأمانة الاتفاقية الإطارية ومنظومة الأمم المتحدة (أدارته السيدة أيرا كاليبلا، الاتحاد الأوروبي)؛

(د) الفريق العامل لوكالات التنفيذ والمجتمع المدني على المستويين الوطني ودون الوطني (أدارته السيدة بريدجت بيرنز، المنظمة النسائية للبيئة والتنمية).

## ١- الفريق العامل الأول: الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

٢٩- ركّز الفريق العامل الأول على تقديم توصيات إلى الأطراف في الاتفاقية الإطارية باعتبارها المسؤولة عن وضع السياسات والتنفيذ. وتمثل التحدي الرئيسي الذي حدده الفريق العامل في أن المنظورات الجنسانية استُبعدت من المفاوضات الأساسية المتعلقة بتغير المناخ ويتعين إدماجها على نحو أفضل في المناقشات المتعلقة بجميع المجالات المواضيعية. واعتبر هذا الوضع ناتجاً عن افتقار المندوبين لعنصري الفهم المشترك والقدرة اللازمين لإرساء صلات بين الاعتبارات الجنسانية والإجراءات المتعلقة بالمناخ، وكذلك عن قلة معرفة المفاوضين بالعلاقات القائمة بين المسائل الجنسانية ومجالات مواضيعية محدّدة، مثل التكيف والتخفيف والخسائر والأضرار. وأشار على وجه الخصوص إلى عدم الإدراك الكافي لأهمية الاعتبارات الجنسانية خارج نطاق "قضايا المرأة". ولاحظ المشاركون أن الجهود الرامية إلى بناء قدرات الوفود وإذكاء وعيها فيما يتعلق بالروابط بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ كثيراً ما تخفق في تحقيق التوازن بين الجنسين، لأنها تستقطب النساء أكثر بكثير من الرجال، مما يؤدي إلى استمرار "تأنيث" المسألة والحد من تصورها على أنها مسألة ملحة. وعدم إدماج المنظور الجنساني على الصعيد الدولي، وهو أمر ملحوظ، اعتُبر أنه يعكس وضعاً مشابهاً على الصعيد القطري حيث لا تراعي السياسات الوطنية المتعلقة بالشؤون الجنسانية تغير المناخ، والعكس بالعكس. واختتم المشاركون المناقشة المتعلقة بالتحديات بالإشارة إلى أن واضعي السياسات الوطنية غالباً ما لا يكون لهم علم بالمبادرات الميدانية الصغيرة التي تنجح في معالجة الروابط بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ، وهو ما يقوض إمكانات هذه المبادرات على المستوى الوطني.

٣٠- وركّزت التوصيات المنبثقة على أساليب إبراز فوائد معالجة المسائل الجنسانية وعلى طرق تعزيز فعالية تدابير الاستجابة في إطار كل مجال من المجالات المواضيعية من خلال إدماج الاعتبارات الجنسانية. وشملت التوصيات الاستفادة من المحافل الموجودة (مثل فريق "الأصدقاء المعنيون بالمسائل الجنسانية") لإيجاد استراتيجية اتصال أكثر فعالية بشأن أهمية المسائل الجنسانية خارج نطاق قضايا المرأة، وكذلك بناء قدرات المندوبين على معالجة الروابط بين المسائل

الجنسانية وتغير المناخ معالجة معمّقة. وأشار بعض المشاركين إلى أهمية وجود مناصرين ذكور لتحقيق هذه النتيجة.

٣١- وأوصى المشاركون بتعزيز استراتيجيات الاتصال من خلال تحديد الجوانب الحاسمة في الروابط بين المسائل الجنسانية وتغير المناخ؛ أي تحديد المجالات المحتاجة إلى إجراءات عاجلة، وكذلك قدرات النساء على التأثير في فعالية ونجاعة تدابير التصدي لتغير المناخ. ونُظر إلى مطالبة الأطراف بإعداد تقارير عن الإجراءات المراعية للفوارق بين الجنسين أو الإجراءات المراعية للاعتبارات الجنسانية على أنها وسيلة فعالة لتحديد الممارسات الجيدة والمساعدة في توسيع نطاق المبادرات الصغيرة على المستوى الوطني. ولتسليط المزيد من الضوء على روابط المسائل الجنسانية، أوصى المشاركون باستخدام الأدوات والمبادئ التوجيهية القائمة، من قبيل تلك المحددة في الورقة التقنية<sup>(١٣)</sup> التي أعدتها الأمانة وفي صفحة المصادر المناظرة على الإنترنت<sup>(١٤)</sup>، والتي تشمل مجموعة أدوات البلاغات الوطنية المراعية للمنظور الجنساني التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، ووزارة الخارجية الفنلندية، والتحالف العالمي المعني بالمسائل الجنسانية والمناخ، وبرنامج الدعم العالمي<sup>(١٥)</sup>، لإتاحة أمور منها البلاغات الوطنية المراعية للاعتبارات الجنسانية والمساعدة في زيادة الاتساق والتعاون بين الآليات الوطنية للشؤون الجنسانية والوزارات المكلفة بمعالجة آثار تغير المناخ.

٣٢- وأخيراً، أشار المشاركون إلى إمكانية أن يتجسد أحد الحلول في تنظيم دورات للتدريب وبناء القدرات لفائدة الوفود، ومن الأفضل أن يكون ذلك لفائدة كل أعضائها أو على الأقل رؤسائها، من أجل زيادة معارفهم بالمسائل الجنسانية. وكبديل لذلك، اقترح الفريق تعيين منسق للمسائل الجنسانية داخل كل وفد لكي يعمّم مراعاة المنظور الجنساني عند نظر ذلك الوفد في جميع بنود جدول أعمال الاتفاقية.

## ٢- الفريق العامل الثاني: التمويل والمؤسسات المالية

٣٣- ركّز الفريق العامل الثاني على مصادر التمويل، ولا سيما مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف. وجمّعت التحديات التي حددها هذا الفريق العامل في ثلاثة مجالات عامة هي التعقب، والوصول، والبرمجة والتقييم.

٣٤- وأرجع المشاركون الصعوبات في تعقب التدفقات المالية إلى عدم وجود المعلومات بصفة عامة، وهو ما يعوق الجهود الرامية إلى تحديد المجالات المحتاجة إلى أموال؛ وطريقة استخدام هذه الأموال بعد توزيعها، والجهة التي تستخدمها؛ وتحديد ما إذا كانت لهذه الأموال آثار قابلة

(١٣) FCCC/TP/2016/2.

(١٤) متاح على الرابط التالي: <[http://unfccc.int/gender\\_and\\_climate\\_change/items/9510.php](http://unfccc.int/gender_and_climate_change/items/9510.php)>.

(١٥) متاح على الرابط التالي: <<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/gender-responsive-national-communications.html>>.

للقياس. ويتفاقم هذا التحدي بسبب ندرة البيانات والمعلومات المصنّفة بحسب نوع الجنس واللازمة لتعزيز فهم المسائل الجنسانية من قبل الجهات الفاعلة على مستوى البرامج، وإبراز الاحتياجات والقدرات الخاصة للمرأة. وأشار المشاركون إلى ضرورة زيادة تنقيح المؤشرات الجنسانية لتكون مشتركة وقابلة للمقارنة، رغم اعترافهم بصعوبة وضع مؤشرات كافية لرصد المسائل الجنسانية وتقييمها في المقام الأول.

٣٥- وتمثل التحدي الثاني الذي حدّده المشاركون في الحصول على الأموال. غير أن توافر الأموال لا يكفل حصول المحتاجين عليها، لأن المعلومات المتاحة بشأن الحصول عليها لا تصل بصورة فعالة إلى الآليات المعنية بالمسائل الجنسانية والمدافعين عنها. وهناك حواجز موثقة جيداً تؤثر في قدرة المرأة على الحصول على الأموال العامة والخاصة، بما في ذلك عدم المعرفة أو عدم الاطلاع على المعلومات المتعلقة بكيفية الحصول على هذه الأموال، والحجم الصغير جداً الذي غالباً ما تتسم به منظمات المجتمع المدني ذات التجربة في المسائل الجنسانية ويجول دون استفادتها من التمويل المؤسسي المتاح. وأشار المشاركون إلى عدم وجود الأهداف والغايات بصورة كافية على مستوى التمويل المؤسسي للسماح بتحويل الأموال إلى النساء بصورة أكثر فعالية.

٣٦- وتمثل التحدي الثالث الذي حدّده هذا الفريق العامل في عدم وجود المؤشرات الكافية، وهو تحدّي يتكرر في أي مناقشة بشأن البرمجة والتقييم. وعدم وجود المؤشرات الكافية يحول دون إرساء عملية تقييم مستمرة تراقب جميع الآثار وتكون قادرة على التطور وفقاً للخبرات المكتسبة (النجاحات والإخفاقات). غير أن المؤشرات وحدها لا تكفي، ولذا دعا المشاركون إلى أن يكون تحليل الجهات الفاعلة شرطاً أساسياً في تمويل المشاريع والبرامج من أجل تحديد المستفيدين وزيادة تحسين الأهداف. واعتُبر عدم إجراء هذه التحليلات عاملاً مساهماً في عدم مراعاة المنظور الجنساني في تمويل ومشاريع التخفيف، وهو ما تم توثيقه جيداً.

٣٧- ودعت التوصيات المنبثقة عن مناقشة مسألة التمويل إلى اتباع نهج تشاركي يبدأ بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على جميع المستويات، من إدارة الأموال إلى مستوى المشاريع. وتشمل التدابير الأخرى الموصى بها تعزيز قدرات الموارد البشرية المخصصة للمسائل الجنسانية، مثل واضعي السياسات الوطنية وصانعي القرارات في مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، وذلك بالاستناد إلى تحليلات الجهات الفاعلة للمساعدة في تحديد وتنقيح الأهداف والجهات الفاعلة. ويتطلب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل عملية صنع القرار تعزيز التعاون مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وإدماج المسائل الجنسانية في عمليات استعراض النفقات العامة وهو أمر بالغ الأهمية. وإجراء دراسة بشأن مكان وكيفية تخصيص الأموال من شأنه أن يساعد في التصدي بصورة فعالة للتحديات المحددة، وأن ينشئ في الوقت ذاته قاعدة أدلة موضوعية بإمكانها أن تجعل التوازن بين الجنسين في البرمجة يركز أيضاً على تدابير التخفيف بدلاً من التركيز بصورة كبيرة على التكيف.

٣٨- والتدابير المذكورة أعلاه من شأنها أن تساعد، في حال تنفيذها بفعالية، في التصدي لباقي التحديات المحددة من خلال تعزيز حوافز إدماج المنظور الجنساني في البرمجة عن طريق صياغة الأهداف، وتنقيف منقذي المشاريع، ووضع آليات الانتصاف اللازمة للرصد والتقييم. وفيما يتعلق بالمؤشرات، أُشير بشكل خاص إلى وضع مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين الذي تعتمده لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي<sup>(١٦)</sup>. واعتُبر هذا المؤشر خطوة أولية نحو تكوين لمحة عامة عن كيفية ومدى إدماج المعونة الثنائية للاعتبارات الجنسانية، ومثالاً لأداة يمكن أن توصل المؤسسات المتعددة الأطراف تطورها وتطبيقها. كما ساد اتفاق واسع النطاق على أن إدراج وجهة نظر الجهات المعنية في جميع مراحل عملية الرصد والتقييم يعتبر أمراً ضرورياً لكفاءة هذه العملية لأنه يكفل الشفافية والمساءلة.

٣٩- ودعت توصيات إضافية إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل والمعلومات؛ كاستفادة المنظمات الصغيرة الحجم مثلاً من الصندوق الأخضر للمناخ والخدمات المتعلقة بإجراءات التخفيف الملائمة لكل بلد. وأشير أيضاً إلى إمكانية أن يشكل تبادل الخبرات والتجارب الناجحة على المستويات دون الوطني والوطني والإقليمي إجراءً مثمراً من خلال السماح للجهات التمويل بأن تقدم معلومات مفصلة عن أهمية المنظور الجنساني في السياقين الإقليمي والثقافي وإتاحة إمكانية استنساخ المبادرات الناجحة. وأخيراً، أشار المشاركون إلى أن الجمع بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس يوفر إطاراً شاملاً لتعزيز الكفاءة وإمكانية الوصول.

### ٣- الفريق العامل الثالث: أمانة الاتفاقية الإطارية ومنظومة الأمم المتحدة

٤٠- ركز الفريق العامل الثالث على التحديات التي تواجهها أمانة الاتفاقية الإطارية ومنظومة الأمم المتحدة، وقدم توصيات للتغلب عليها. وأقرّ المشاركون بأن الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ قدّمت من خلال برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية واجهة بينية مفيدة لترجمة السياسات إلى إجراءات في الشؤون الجنسانية. وفي هذا الصدد، اعتبر المشاركون برنامج العمل معلماً بارزاً وأقروا بأنه ينبغي تمديد فترته. وهكذا تمثل التحدي الرئيسي في تحديد طبيعة المرحلة المقبلة من برنامج عمل ليما من خلال اختيار أنجح الأنشطة التي يمكن مواصلة تنفيذها، وكذلك التصدي للتحديات التي تحدتت في مرحلة السنتين الأولى لبرنامج العمل. وتشمل التحديات المطروحة ما يلي:

(أ) المساعدة التي تحتاجها البلدان لإدماج المسائل الجنسانية في السياقين الوطني والمحلي، بطرق منها العمليات الموجودة بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو والعمليات الجديدة المدرجة في إطار اتفاق باريس، مثل خطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، والبلاغات الوطنية؛

(١٦) انظر <<http://www.oecd.org/dac/gender-development/dac-gender-equality-marker.htm>>.

(ب) عدم وجود التآزر والتنسيق بين مختلف الهيئات ومسارات العمل في إطار الاتفاقية، وهو ما يمكن أن تترتب عليه ازدواجية في عمليات الاتفاقية (مثلاً بين عمل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بشأن خطط التكيف الوطنية، والعمل المضطلع به في إطار برنامج عمل نيروبي على البوابة الإلكترونية، والأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بتجميع ونشر المعلومات بشأن الأدوات المراعية للاعتبارات الجنسانية)؛

(ج) استمرار عدم التوازن بين الجنسين في وفود الأطراف المشاركة في اجتماعات ومؤتمرات الاتفاقية.

٤١- وبالإضافة إلى هذه التحديات الأساسية، لاحظ المشاركون عدم إمكانية قياس الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية، وهو ما ترتبت عليه ضرورة وضع مؤشرات لقياس مدى نجاح هذه الأنشطة وأثرها. واقترح المشاركون أيضاً الطرائق والأنشطة الممكنة مع التسليم بأنه ينبغي ألا تفضي إلى تكرار العمل المضطلع به في إطار الاتفاقية أو خارجها. وشملت هذه الأنشطة توفير المزيد من دورات التدريب وبناء القدرات وحلقات العمل ومجموعات الأدوات والوثائق التوجيهية.

٤٢- وتجسدت التوصيات التي أعدها الفريق العامل في الإجراءات المقترحة لتعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة ذات الصلة في إطار الاتفاقية، وذلك امتداداً لبرنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية. واقترح الفريق إمكانية أن يتضمن مقرر تمديد برنامج عمل ليما، المتوقع اتخاذه في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، قيام المؤتمر بما يلي:

(أ) الطلب إلى الأمانة أن تعزز تنسيق وتماسك عملية إدماج المساواة بين الجنسين في العمليات والأطر الرئيسية، بما في ذلك الإعداد والتنفيذ في سياق صندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وخطط التكيف الوطنية، والبلاغات الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وإطار بناء القدرات، وإطار نقل التكنولوجيا؛

(ب) الطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريراً كل سنتين عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإدماج المساواة بين الجنسين في العمليات والأطر الرئيسية، بما في ذلك الإعداد والتنفيذ في سياق صندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وخطط التكيف الوطنية، والبلاغات الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وإطار بناء القدرات، وإطار نقل التكنولوجيا؛

(ج) الموافقة على إجراء استعراض سنوي للمعلومات المقدمة من الأمانة بشأن التوازن بين الجنسين في عضوية الوفود، ومختلف هيئات الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، وفي قيادات هذه الهيئات؛

(د) الإحاطة علماً بنجاح تنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية واتخاذ قرار بشأن تمديده مع إدخال تحديثات منتظمة. والمقرر المتعلق ببرنامج العمل يمكن أن يشمل قيام مؤتمر الأطراف بما يلي:

١٠٠٠ 'الطلب إلى الأمانة أن تنظم حلقات عمل أثناء الدورة من أجل استعراض التقدم المحرز والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في العمليات المواضيعية، بما في ذلك إعداد برامج العمل الوطنية، والبلاغات الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وكذلك في بناء القدرات، والتمويل، والاستعراض التقني، والإعداد لإجراء التقييم؛

٢٠٠٠ 'الطلب إلى الأمانة أن تنظم تدريباً للمندوبات، ولا سيما المنتميات إلى أقل البلدان نمواً، بشأن المهارات التفاوضية والعمليات الناشئة في إطار الاتفاقية، فضلاً عن تدريب الموظفين على تقاسم المعلومات، وبناء القدرات، وإدماج المساواة بين الجنسين في البرامج ذات الصلة، وفهم معنى المصطلحات المتعلقة بالمساواة الجنسانية؛

٣٠٠٠ 'الطلب إلى الأمانة أن تنظم أنشطة لبناء القدرات وتوفير الدعم التقني في الاجتماعات الإقليمية والوطنية فضلاً عن التدريب، ولا سيما على الإعداد والتنفيذ في سياق برامج العمل الوطنية والبلاغات الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً؛

٤٠٠٠ 'إنشاء منتدى لتبادل أفضل الممارسات فيما يتصل بإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات المتعلقة بالمناخ، ولا سيما بشأن الإعداد والتنفيذ في سياق برامج العمل الوطنية والبلاغات الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً؛

٥٠٠٠ 'الطلب إلى الأمانة أن تعد تقارير تقنية وأدوات وغير ذلك من الوسائل لإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات المناخية الناشئة؛

٦٠٠٠ 'دعوة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى إلى التعاون وتوفير الدعم المالي وتقديم مساهمات عينية لتنفيذ برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية.

#### ٤ - الفريق العامل الرابع: وكالات التنفيذ والمجتمع المدني

٤٣ - ركّز الفريق العامل الرابع على تقديم التوصيات إلى وكالات التنفيذ والمجتمع المدني على المستويين الوطني ودون الوطني. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي حُدّد على المستويين معاً في عدم فهم واضعي السياسات للاعتبارات الجنسانية. وسلط المشاركون الضوء على ضرورة تحليل الاختلالات الهيكلية في موازين القوى وطرق تجليها؛ كما هو الحال مثلاً في المجتمعات الأبوية مقارنة بالمجتمعات الأمومية. واقترح استخدام عدد من الأدوات للقيام بهذه المهمة، بما في ذلك مجموعة الأدوات المسماة بجوزة الهند الطافية [floating coconut toolkit]، التي تبين العمل



المُنتج الذي تضطلع به المرأة<sup>(١٧)</sup>. وسُلط الضوء أيضاً على أهمية وجود مناصرين ذكور لمعالجة الاختلالات الهيكلية في موازين القوى.

٤٤ - وتمثل تحدّي آخر في بناء قدرات المنظمات المجتمعية وإمكانية حصولها على التمويل، بما في ذلك تعقّب ورصد عملية الحصول عليه. وفي البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لا توثّق الروابط بين المسائل الجنسانية وتغيّر المناخ التي تعالجها المنظمات المجتمعية توثيقاً كافياً، وبالتالي فإن مبادراتها لا تولّد حوارات سياساتية ولا تراعى في هذه الحوارات. وهكذا دعا المشاركون إلى توثيق الممارسات الجيدة وترجمتها الناجحة إلى سياسات.

٤٥ - وأخيراً، لوحظ عدم وجود منتديات لتبادل المعارف والمعلومات بشأن المسائل الجنسانية. ويؤدي عدم وجود مسار عمل مخصّص بشأن المسائل الجنسانية إلى عرقلة التفاعلات وجهودات التوعية التي يمكنها إتاحة حلول. وبناء قاعدة تثقيفية بالمسائل الجنسانية من خلال التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من شأنه أن يمهد الطريق لوضع سياسات أفضل، بما في ذلك تشريعات بشأن قضايا مثل حقوق المرأة في الأراضي وفي ملكية الأراضي.

٤٦ - ولمواجهة التحديات التي حدّدها الفريق، دعا المشاركون إلى إنشاء منتدى مستمر للحوار وتبادل المعلومات وتقاسم المهارات مع واضعي السياسات على المستوى الدولي يكون حلقة وصل مع المنظمات المجتمعية وقادة المجتمع المحلي. ودعوا إلى أن تكفل المبادئ التوجيهية في البلاغات الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً القدرة على معالجة المسائل الجنسانية على المستوى الدولي، وكذلك إلى أن تضع وكالات التنفيذ ومنظمات المجتمع المدني عمليات على المستوى الوطني تشمل منهجيات واضحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الإجراءات المتعلقة بالمناخ.

٤٧ - وأوصي بالتواصل مع الخبراء في الشؤون الجنسانية والمجموعات النسائية في جميع مراحل عمليات وضع البرامج والسياسات المناخية، وإبلاغ واضعي السياسات بالحاجة إلى تعزيز عملية جمع البيانات وإعداد الوثائق وإجراء التحليلات. وطلب المشاركون إلى منظمات المجتمع المدني التركيز على المنهجيات والأدوات التي تحدد توزيع النفوذ على المستوى الهيكلي بما يتجاوز المشاركة والأرقام إلى إتاحة الإمكانية لقيام المجتمعات المحلية بتحديد علاقات القوة وتقسيم العمل بين المرأة والرجل من أجل تحسين فهم الأبعاد الجنسانية في سياق معين. واعتُبرت منظمات المجتمع المدني أيضاً قادرة على أداء دور رئيسي في الترويج لتمتع المرأة بالحقوق المواضيعية وإمكانية الحصول على التمويل، والدفاع عن ذلك، سواء من خلال الآليات الدولية لتمويل الإجراءات المناخية أو في سياق استعراض جميع التدفقات المالية، بما في ذلك الأعمال الخيرية.

(١٧) وضعتها الوكالة الدولية للنهوض بالمرأة للاقتصادات الميلانيزية، انظر

<[https://unfccc.int/files/focus/adaptation/technical\\_expert\\_meeting/application/pdf/20160525\\_andr\\_ina\\_thomas.pdf](https://unfccc.int/files/focus/adaptation/technical_expert_meeting/application/pdf/20160525_andr_ina_thomas.pdf)>